2003 04 12_0009-L

بعد مرور ثلاث سنوات على تشكيل هيئة تلقي الشكاوى

أهالي المخطوفين ينتظرون وعد السعد بتقديم تقريره الى مجلس الوزراء

في الخامس والعشرين من تموز العام الفين أعلنت لجنة التحقيق الرسمية، التي كلفت بالاستقصاء عن مصير المفقودين والمخطوفين في لبنان، أن جميع المخطوفين والمفقودين الذين مر على ظروف اختفائهم مدة أربع سنوات وما فوق ولم يعثر على جثثهم «هم في حكم المتوفين»، وأوصت الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لإثبات الوفاة بصورة قانونية.

أرادت اللجنة بإعلانها أن تنهي هذه القضية لاستحالة التحقيق فيها، ودعا الرئيس سليم الحص، رئيس الحكومة في حينها، بعد تسلمه التقرير، ذوي المخطوفين الى تقبل الحقيقة التي توصلت اليها اللجنة «لأنه لا بد في النهاية من تقبل الحقيقة والتسليم بها على مراراتها».

لكن أهالي المخطوفين والمفقودين لم يتقبلوا تلك النهاية لأنها لم تقارب الحقيقة التي ينشدونها، واستمروا في اعتصامهم معترضين على مضمون التقرير بعدما وصفوه بالمجتزأ، لأنه لم يتضمن نتائج التحقيقات التي توصلت اليها اللجنة.

ويوضح الرئيس الحص لـ«السفير» انه لدى اعلان التقرير كان رئيسا للحكومة بعد عشر سنوات على انتهاء الحرب، ولم يكن لديه شيء ليقوله لأهالي سوى تقرير اللجنة، «لم أكن مستعدا لإصدار بيان نعي لهم بنفسي، أن القضية أشد ألما من أن يتحمل مسؤوليتها شخص مسؤول حتى لو كان رئيسا للحكومة»، ويعتبر أن هذه القضية لاتحل الا بمرور الزمن.

في كانون الثاني العام ألفين تسلمت لجنة قضائية أمنية، شكلت خصيصا لتسلم الموقوفين، من دمشق أربعة وخمسين موقوفا من السجون السورية، وأعلن عن استمرار ستة وتسعين موقوفا آخرين بتهمة ارتكابهم جرائم جنائية مختلفة، وكان من بين المفرج عنهم معتقلان أبلغ أهلهما لجنة التحقيق الرسمية عن اختفائهما خلال الحرب الأهلية، وتقول رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني ان ظهور هذين المعتقلين جاء لينسف فكرة اعلان الوفاة، ويعيد إحياء الأمل لدى الأهالي باحتمال وجود أقارب لهم على قيد الحياة.

أثار الإفراج عن المعتقلين في سوريا ردود فعل لدى أهالي المخطوفين والمفقودين، فشكلت الحكومة هيئة لتلقي شكاوى الأهالي مهمتها ملء استمارات خاصة بكل شخص يملك أهله معلومات عن طريقة اختفائه.

شكلت الهيئة في حزيران العام ألفين وملأت خلال مهمتها سبعمئة وثلاثين استمارة تضاف اليها الاستمارات التي ملأتها اللجنة الأولى ليصبح عدد المفقودين والمخطوفين المسجلين رسميا ألفين وثلاثمئة وخمسين مخطوفا، بعدما تم تداول رقم السبعة عشر ألف مخطوف ومفقود مع نهاية الحرب.

كان يفترض أن تقدم الهيئة نتائج عملها في تقرير الى مجلس الوزراء خلال فترة سنة من تاريخ تشكيلها، لكن الفترة تضاعفت مرات عدة، وفي حزيران المقبل يكون قد مر على عمل اللجنة ثلاث سنوات من دون أن يظهر التقرير الى العلن. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يثير التأجيل احتجاج الأهالي الذين وجدوا في تشكيل الهيئة فرصة جديدة للعثور على مفقودين أحياء أو أموات خاصة في سوريا واسرائيل، بعدما فقدوا الأمل في العثور على مفقودي الحرب الأهلية.

ومن المعروف أن لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين تطالب الدولة بكشف مصير مئتين وستة عشر لبنانيا في السجون الاسرائيلية، بينهم الذين نقلتهم «القوات اللبنانية» الى هناك، في حين تعترف السلطات الاسرائيلية بسبعة عشر معتقلا فقط، ومئة وثمانية وستين معتقلا في السجون السورية بناء لافادات أهاليهم، بينهم الذين تم الافراج عنهم في كانون الثاني العام الفين.

لم تكن الهيئة مهتمة كثيرا بتوقيت اعلان النتائج على الرغم من مطالبة الأهالي، لأسباب لم تكشف عنها، وفي ظل الحملة القائمة حاليا لإحياء اليوم الوطني للذاكرة، سعى رئيس الهيئة الوزير فؤاد السعد الى توضيح بعض ما قامت به اللجنة، وأعلن لـ«السفير» أن درس الاستمارات انتهى والتقرير تم انجازه، لكنه ينتظر اجتماع أعضاء الهيئة لمناقشة التقرير تمهيدا لتقديمه الى مجلس الوزراء.

في لقائها مع الوزير السعد قبل يومين قالت له حلواني: «اتفقنا معك أن تخبرنا ما اذا توفرت لدى اللجنة قرائن على وجود أشخاص في أماكن معينة، ونتمنى عليك أن ترفع التقرير الى مجلس الوزراء لكي نتصافى مع الحكومة»، وأجاب السعد: «انت تعرفين في أي ظروف تألفت اللجنة، تم اختياري لرئاستها في بداية عمل الحكومة الجديدة حينها، ولم أرفض خوفا من أن يقال أني اعرقل عمل الحكومة في بداية تشكيلها، لو تم اختياري حاليا لرفضت بالتأكيد، لأن هذه المسألة حساسة ومؤلمة، ما فعلته حتى الآن درس الاستمارات واعادة سماع من يجب سماعه لتكوين ملف عن كل مفقود أو مخطوف، هناك من الأهالي من كان يعرف ان قريبه توفي لكنه تقدم لملء الاستمارة على أمل الحصول ربما على تعويض، وهناك من كان مقتنعا أن قريبه ما زال على قيد الحياة، نعم خلال استماعنا اليهم وجدنا حالات جدية».

وكشف السعد انه أعد تقريره منذ ستة أشهر ودعا أعضاء اللجنة الى الاجتماع، لكن طلب منه التريث، وعندما سألته حلواني لماذا؟ قدم اجابة لم تبدو واضحة ومفادها «ما دام الملف مفتوحا فان المجال مفتوح للبحث فيه»، وتمنت حلواني أن تتضمن الاقتراحات في التقرير نوعية المفقودين والمخطوفين، وتقدير من بقي منهم على قيد الحياة ومن توفي، مشيرة الى أن قسما من الأهالي اضطر بعد تمهل الهيئة في انجاز تقريرها الى الذهاب بأنفسهم الى سوريا ولقاء وزير الداخلية السوري، ومن غير الوارد بالنسبة للذين يعتقدون بوجود أقارب لهم في اسرائيل الذهاب للمطالبة بهم. ودعت الحكومة الى تحمل مسؤوليتها فعليا لأن الأم أو الزوجة التي لم تر ابنها أو زوجها ميتا تبقى في انتظاره: أم عصام يا معالي الوزير لاتخرج من منزلها لأنها تقول عندما يعود عصام (فقد خلال الحرب الأهلية) سأفتح له الباب بنفسي.

غداً الأحد ١٣ نيسان السادسة مساء تجمع مدني في ساحة الشهداء (م.ع.م)

وبعد سؤال «السفير» عن موعد تقديم التقرير يوضح السعد أنه سيدعو الهيئة الى الاجتماع في خلال الأسبوعين المقبلين لوضع الصيغة النهائية قبل تقديمها الى مجلس الوزراء.

لكن هل يوجد استنتاج ما بوجود أحياء؟ يجيب السعد: «هناك ما يمكن تسميته قرائن على وجود أحياء، قدمها الأهالي وليس اثباتات، لقد استنتجت ما يمكن استنتاجه، ولا يحق لي افشال أي ملف ما لم يثبت وفاة صاحبه، أتأمل بعد صدور التقرير ايجاد أشخاص على قيد الحياة، قلت أتأمل، وهناك دائما احتمالات لحصول المفاجآت».

ويقول ان معظم الاستمارات التي تم ملؤها هي لأشخاص خطفوا من قبل الميليشيات خلال الحرب، بالإضافة الى من يقولون انهم يملكون معلومات عن وجود أبناء لهم في سوريا أو اسرائيل. ويؤكد أن عمله ينتهي عند تقديم التقرير الى مجلس الوزراء لأنه ليس مكلفا بالبحث عن المفقودين، ويرفض السعد الإفصاح عن أي بند في التقرير لأن ذلك من مهمة المجلس الذي يعود له التقدير في اعلان التقرير أو التكتم عليه.

ويبدو أن لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين مصرة أكثر من أي وقت مضى على أن يعلن مجلس الوزراء تقرير الهيئة بعدما أضناها الانتظار، وطلبت من الجمعيات اللبنانية المعنية بحقوق الانسان والمعتقلين والحريات الخاصة التضامن معها، فصدر بيان عنها يمهل الحكومة حتى آخر نيسان لتقديم تقريرها قبل رفع دعاوى الى الهيئات الدولية لتحريك هذه القضية.

زينب ياغي